الأمم المتحدة
E/FFDF/2019/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 March 2019
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية
١٥-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩
متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تمويل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام*

موجز

تتضمن هذه المذكرة، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٩، تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية. وتستند فرقة العمل في تقريرها إلى الخبرة والتحليلات والبيانات التي جمعها أكثر من ٦٠ عضوا من أعضائها. وتستعرض فرقة العمل السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة، وتستكشف تصميم الأطر المالية الوطنية المتكاملة، وتناقش التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمسائل المناظرة المتعلقة بالبيانات.

* قدمت هذه المذكرة بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينها ما أدخل من تصويبات وتوضيحات تقنية ردا على التعليقات الواردة أثناء سلسلة من جلسات الإحاطة التقنية التي عقدت في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٩.

050419 270319 19-03636 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – لمحة عامة

١ – لا تزال تعبئة التمويل الكافي تمثل تحديًا كبيرًا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من مظاهر التقدم، فلا تزال الاستثمارات التي لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعاني من نقص في التمويل. وبينما يتزايد الاهتمام بالتمويل المستدام، إلا أن الانتقال إلى الاستدامة في النظام المالي لا تحدث على النطاق المطلوب. والمخاطر المنهجية آخذة في الارتفاع وتتعرض أجزاء من النظام المتعدد الأطراف للضغوط.

٢ – ويقر *التقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩* [(١)]، الذي أعد بالتعاون مع أكثر من ٦٠ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الشريكة (فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية)، بحجم التحدي وإلحاحه. ولكنه يرى أيضًا أن الفرصة متاحة لإعادة النظر في النهج الوطنية والعالمية للتمويل المستدام.

٣ – وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لإعادة تشكيل النظم المالية الوطنية والدولية على السواء بما يتماشى مع التنمية المستدامة. وإذا فشل المجتمع الدولي في القيام بذلك، فسيفشل في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

الطموحات العالمية المعرضة للخطر

٤ – العالم آخذ في التغير بفعل التحولات السريعة في عوامل الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والمناخ ضمن عوامل أخرى. وهناك بعض المؤشرات المشجعة. فالفقر المدقع مستمر في الانخفاض، وتَنَاقص التفاوت بين البلدان. وتَعزَز الاستثمار في بعض البلدان والمناطق بعد فترة من النمو البطيء. وتتعافى أسعار الكربون ببطء، وثمة اهتمام متزايد بالاستثمار المستدام.

٥ – ومع ذلك، فإن العديد من المخاطر التي سُلط عليها الضوء في التقرير السابق بدأت في التحقق أو أخذت حدتها في الازدياد، مما يعرض التقدم المحرز للخطر، ويزيد من إلحاح الحاجة إلى اتخاذ إجراءات، بما في ذلك فيما يتصل بما يلي:

(أ) لا يزال النمو الاقتصادي العالمي ثابتا عند حوالي ٣ في المائة، ولكنه بلغ ذروته على الأرجح؛

(ب) يخضع أكثر من نصف تريليون دولار من البضائع لقيود التجارة، وهذا أكثر من ٧ أضعاف فترة الإبلاغ السابقة؛

(ج) مخاطر الدين آخذة في الارتفاع: فهناك عدد من البلدان، منها حوالي ٣٠ بلدا من أقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى، إما تعاني بالفعل من مديونية حرجة أو معرضة بشدة لهذه الحالة، مما يعوق قدرتها على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

(د) شهدت عدة بلدان تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الخارج، حيث بلغ المجموع الكلي لصافي التدفقات إلى الخارج أكثر من ٢٠٠ بليون دولار من البلدان النامية في عام ٢٠١٨؛

(١) الإحالات إلى فصول التقرير في كامل هذه الوثيقة هي إحالات إلى *التقرير عن تمويل التنمية* لعام ٢٠١٩.

(هـ) زادت عدم المساواة في البلدان التي يقطنها معظم الناس في العالم، ولا يجاوز النمو العالمي في الأجور الحقيقية ١,٨ في المائة، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٨؛

(و) تغير المناخ مستمر دون هوادة، مع زيادة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، بعواقب وخيمة على المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

٦ - ويستلزم تحقيق التنمية المستدامة عملا متعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية؛ وإعادة النظر في الهيكل المؤسسي العالمي؛ وتعزيز الإجراءات الإقليمية الوطنية، بما في ذلك تعديل السياسات حسب المشهد العالمي المتغير. ويشمل مواجهة السلوك القصير الأجل على جميع المستويات وتسخير إمكانيات الابتكار مع إدارة المخاطر.

تجديد الالتزام بالعمل المتعدد الأطراف

٧ - يتعين اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف للتصدي للمخاطر العالمية وتحقيق خطة ٢٠٣٠، بما في ذلك مكافحة تغير المناخ. وينبغي للحكومات أن تعيد التزامها بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي توفر إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة، وتعزز العمل الجماعي للتصدي للتحديات العالمية للتنمية المستدامة.

إعادة النظر في الهيكل المؤسسي العالمي

٨ - ساهمت العولمة والتغير التكنولوجي في الحد من الفقر المدقع على الصعيد العالمي، ولكن التوزيع غير المتكافئ للفوائد خلّف وراءه الكثيرين وقوض الدعم للهيكل العالمي. ويعاني النظام المتعدد الأطراف من الكرب. ومع ذلك، فقد تكمن الفرصة في هذه الصعوبة، على النحو المبين أدناه:

(أ) تعد الأزمة التي تؤثر على النظام التجاري المتعدد الأطراف أيضا فرصة لتجديده وجعله ملائما للغرض المنشود فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؛

(ب) أدت التحديات التي تواجه إعادة هيكلة الديون السيادية، والتي ترجع جزئياً إلى الأدوات الجديدة والدائنين غير التقليديين، إلى توعية المجتمع الدولي بالثغرات الموجودة في الهيكل القائم؛

(ج) أكدت أوجه الضعف المتزايدة أهمية تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛

(د) حفزت رقمنة الاقتصاد النقاش حول تصميم النظام الضريبي الدولي، مما يمكن أن يساعد في معالجة أوجه عدم المساواة؛

(هـ) أكد تزايد تركز القوة السوقية، بما في ذلك في الاقتصاد الرقمي، الحاجة إلى تحسين رصد هذا الاتجاه وإدارة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية.

٩ - ومن أجل تحقيق أهداف خطة ٢٠٣٠، يتعين استكمال الحلول العالمية بإجراءات وطنية.

اعتماد أطر تمويل وطنية متكاملة وتكييف السياسات بما يلائم الحقائق الجديدة

١٠ - أُشير في خطة عمل أديس أبابا إلى أن وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تمسك الدول بزمامها وتكون مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة أمر يقع في صميم الجهود المبذولة. واستجابة

لخطة عام ٢٠٣٠، ضخت العديد من البلدان حياة جديدة في استراتيجياتها للتنمية المستدامة. ومع ذلك، تفتقر معظم الاستراتيجيات إلى خطط تمويل محددة لتمويل تنفيذها.

١١ - وحددت فرقة العمل أربع لبنات أساسية لتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وينبغي لجميع البلدان أن تنظر في وضع أطر تمويل لدعم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وينبغي للنظام الدولي أن يواصل دعم البلدان في هذه المساعي.

١٢ - وسياسات التمويل لا تعمل في عزلة. وينبغي ألا تقتصر أطر التمويل المتكاملة على معالجة تحديات التمويل فحسب، بل أيضا حقائق المشهد العالمي المتغير. فعلى سبيل المثال، يتعين من أجل مكافحة عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، أن تتصدى السياسات الوطنية في جملة أمور لانخفاض حصة الأجور، وتزايد أوجه الضعف، والرقمنة، وزيادة تركز القوة السوقية. وينبغي للحكومات إعادة النظر في سياسات سوق العمل، ونظم الحماية الاجتماعية، والسياسات المالية، وسياسات المنافسة، والسياسات التجارية، وأنظمة واستراتيجيات القطاع المالي وذلك لضمان تماشيها مع الحقائق الجديدة.

مكافحة اتباع سلوك قصير الأجل

١٣ - يستلزم تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة ومكافحة تغير المناخ، اتباع منظور طويل الأجل، تعمل من خلاله الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني معاً لمواجهة التحديات العالمية.

١٤ - ومع ذلك، فإن عالما يتسم بقدر أكبر من عدم التيقن من شأنه أن يولد مزيدا من السلوك القصير الأجل. فالأعمال التجارية الخاصة، التي يواجه العديد منها بالفعل مجموعة من الحوافز القصيرة الأجل، تتردد في تخصيص أموال لمشاريع استثمارية طويلة الأجل. وخلال فترات انعدام الأمان المالي، غالبًا ما تركز الأسر على احتياجاتها الفورية. وكثيرا ما يسترشد صناع السياسات بدورات قصيرة الأجل للسياسات.

١٥ - وتلزم إجراءات على جميع المستويات. ويمكن أن يساعد تعزيز العمل الجماعي في الحد من عدم التيقن في العالم. وعلى الصعيد الوطني، توفر أطر التمويل المتكاملة أساسا لوضع سياسات طويلة الأجل تتجاوز الدورات السياسية. وبالنسبة للمستثمرين من القطاع الخاص وقطاع الأعمال، سيستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحولًا نحو آفاق الاستثمار الطويل الأجل والاستدامة باعتبارها أحد الشواغل الرئيسية لقرارات الاستثمار. ولبلوغ ذلك، يتعين مواءمة الحوافز الخاصة والعامة مع التنمية المستدامة، ويلزم تحسين قياس الآثار على الاستدامة.

تسخير إمكانات الابتكار مع إدارة مخاطره في الوقت نفسه

١٦ - يمكن للابتكار في المجال المالي أن يحقق تقدمًا كبيرًا في بلوغ أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. فالتكنولوجيات والابتكارات الجديدة يمكن أن تحسن أداء الأسواق. ويمكن أن تعزز التكنولوجيات المالية (المعروفة بتكنولوجيات الخدمات المالية) حصول ملايين الأشخاص على التمويل. ويمكن أن تسهم البيانات الضخمة في تحسين وضع السياسات. ويمكن أن يساعد التمويل المختلط، عندما يُدار بشكل جيد، في تعزيز تمويل التنمية. ويمكن للأدوات الجديدة، وتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة،

والحلول المبتكرة في مجال السياسات أن تمكن عددًا متزايدًا من المستثمرين من تحقيق عائدات مالية ذات أثر إيجابي على التنمية المستدامة.

١٧ - ولكن المخاطر المالية والمرتبطة بالاستدامة لا تختفي مع الأشكال المبتكرة للوساطة المالية: فلا تزال هناك حاجة إلى إدارة مخاطر الائتمان، وتؤدي التكنولوجيات الحديثة إلى نشوء مخاطر جديدة.

١٨ - والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات تكنولوجيات الخدمات المالية ليست دائما في وضع جيد يمكنها من إدارة هذه المخاطر، وليست كذلك الهيئات التنظيمية التي ركزت تاريخياً على مقدمي الخدمات المالية التقليديين. وسيتعين على صانعي السياسات والهيئات التنظيمية التحول بشكل متزايد إلى النظر في المخاطر الكامنة المرتبطة بالأنشطة المالية من جميع الجهات الفاعلة بدلاً من النظر في نوع المؤسسة. وفي الوقت نفسه، يتعين عليهم تحقيق توازن بين إدارة المخاطر الناشئة وتمكين التجريب والابتكار.

ثانيا - السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة

١٩ - بدأت المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي في التحقق، مما أدى إلى قيام أعضاء فرقة العمل بإجراء تخفيضات متواضعة في توقعات النمو. ورغم أن النمو العالمي لا يزال مطرداً، فإن التوقعات تشير إلى أنه في ذروته الآن، مع توقع أن يستمر النشاط الاقتصادي في التوسع بنحو ٣ في المائة سنويا. ومن المتوقع أن يظل النمو العالمي متفاوتا بين المناطق والبلدان. وتوجد بعض الأنباء السارة: فقد اكتسب الاستثمار قوة في بعض البلدان والمناطق، ولا سيما في شرق آسيا وجنوبها، التي تضم أيضًا أعدادًا كبيرة من الفقراء؛ كما أن عدم المساواة آخذ في التناقص في كثير من البلدان النامية؛ وتشهد الأسعار في أسواق الكربون انتعاشا بطيئا نتيجة تغييرات في السياسات. وهناك أيضا اهتمام متزايد بالاستثمار المستدام والمؤثر (انظر الفصل الثالث - باء من التقرير). ومع ذلك، فإن الأسواق المالية متقلبة، والنظام التجاري في أزمة، وحصص الأجور آخذة في الانخفاض وهو أمر مرتبط بزيادة تركز القوة الاقتصادية، وتزايدت مخاطر المديونية الحرجة. وبدأت أيضا انبعاثات الكربون في الارتفاع مرة أخرى. وفي ضوء تلك الاتجاهات، لن تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تلبية تطلعات خطة عام ٢٠٣٠، وسيتخلف الكثير منها عن الركب.

٢٠ - ويواجه صانعو السياسات مهمة شاقة تتمثل في احتواء المخاطر قصيرة الأجل، مع تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل صوب تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا غنى عن اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء. وعلى الصعيد الوطني، يمكن للحكومات الوطنية أن تتخذ خطوات مجدية لبناء اقتصادات قادرة على الصمود وشاملة للجميع. وبالنظر إلى أن العديد من التحديات عالمي بطبيعته، فإن تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القواعد ضروري أيضًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل. وتضاؤل الدعم للتعاون الدولي، الذي غالباً ما ينبع من التوزيع غير المتكافئ لفوائد التكامل الاقتصادي والمالي، لن يعرقل فحسب التصدي الفعال على المدى القصير لأي تراجع اقتصادي عالمي، بل سيعقد أيضًا الجهود التعاونية لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا ومواجهة التحديات العالمية وتعزيز التنمية المستدامة.

٢١ - وفي الفصل الأول من تقرير فرقة العمل، بحثت الفرقة أثر الأداء الاقتصادي والعوامل غير الاقتصادية على بعضها البعض. فالنمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التدهور البيئي

وانبعاثات الكربون، بينما تتسبب الآثار المترتبة على تغير المناخ في تكاليف اقتصادية هائلة. وتقع التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في المقام الأول على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومع ذلك، فإن خيارات السياسات لها أهميتها. فالنمو الاقتصادي والأهداف المناخية يمكن أن يدعم كل منهما الآخر، إلا أن ذلك يتوقف على إطار السياسات. وبالمثل، فإن ضمان حقوق المرأة وتمكينها يمكن أن يعزز المساواة بين الجنسين ويحسن سبل معيشة النساء، بينما يخلف في الوقت نفسه أثرا إيجابيا على الأداء الاقتصادي.

ثالثا – أطر التمويل الوطنية المتكاملة للتنمية المستدامة

٢٢ – إن أهداف التنمية المستدامة شاملة ومعقدة ومترابطة. وبسبب طابعها التآزري، أحيا تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الاهتمام باستراتيجيات التنمية الوطنية. بيد أن معظم الاستراتيجيات لا توضح بالتفصيل كيف سيتم تمويلها. ولا تزال تعبئة الموارد الكافية تشكل تحديا رئيسيا.

٢٣ – واعترفت الدول الأعضاء بهذا التحدي في خطة عمل أديس أبابا. وقررت وضع أطر تمويل وطنية متكاملة لدعم استراتيجياتها للتنمية المستدامة. وتُجمِّع أطر التمويل هذه المملوكة للبلدان سياسات التمويل مع السياسات ذات الصلة الأنسب لمعالجة تحديات التمويل في البلد. وتنظر هذه الأطر في الطائفة الكاملة لمصادر التمويل ووسائل التنفيذ غير المالية المتاحة للبلد، وتضع استراتيجية تمويل لجمع الموارد، وإدارة المخاطر، وتحقيق أولويات التنمية المستدامة. وباختصار، فهي أداة لتنفيذ الخطة على الصعيد الوطني.

٢٤ – وهناك مزايا عديدة لاتباع نهج متكامل. فمن خلال ربط سياسات التمويل بالسياسات ذات الصلة التي لها أهداف طويلة الأجل، يمكن لأطر التمويل المتكاملة أن تساعد في التغلب على عملية صنع القرار ذات المنحى القصير الأجل. وتتيح لصانعي السياسات الاستفادة من أوجه التآزر وإدارة المفاضلات المحتملة عبر سياسات مختلفة. وعلاوة على ذلك، فإنها تساعد البلدان في إدارة مشهد تمويلي متزايد التعقيد، وتساعد في تعبئة أنواع مختلفة من التمويل المناسب للخصائص والمخاطر الخاصة بكل بلد.

٢٥ – ويشكل اعتماد أطر تمويل وطنية متكاملة تحديا صعبا. وفي كثير من البلدان، تكون القدرات محدودة، وإصلاح السياسات مكلف: ولن تقدم قوائم الإصلاحات الطويلة اللازمة أي مساعدة. وسياسات التمويل القائمة قد تفتقر إلى الاتساق بسبب قيود سياسية أساسية، ولا يمكن تجاهلها. ومع ذلك، فهناك العديد من العناصر التي يمكن أن تبني عليها البلدان.

٢٦ – وجميع البلدان لديها مجموعة متنوعة من سياسات التمويل السارية. وإذا كانت بدأت بالفعل في تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، فينبغي أن يكون لديها أيضًا آليات للحوكمة والتنسيق. ولن يحتاج إطار التمويل المتكامل إلى البدء من الصفر؛ فهو أداة لتحديد وتنفيذ سياسات وإصلاحات محددة الغرض لزيادة فعاليتها وتماسكها واتساقها مع التنمية المستدامة. ومن الواضح أن هناك مجالا للقيام بذلك في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

٢٧ – وفي الفصل الثاني من تقرير فرقة العمل، تهدف الفرقة إلى تقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة. وتعرض أربع لبنات بناء رئيسية لتصميمها وتنفيذها هي: التقييم والتشخيصات؛ واستراتيجية التمويل؛ والرصد والاستعراض والمساءلة؛ وآليات الحوكمة والتنسيق.

٢٨ - ومع تزايد الاهتمام بنُهج متكاملة واستراتيجية بقدر أكبر لتمويل التنمية المستدامة، تنشأ دروس أكثر تفصيلا لتصميمها وتنفيذها. وتوجه تلك الدروس التحليل الوارد في الفصل الثاني، وستهتدي بها فرقة العمل وهي تواصل تحسين منهجيتها وعملها في هذا المجال من خلال، على سبيل المثال، مواصلة تطوير أدوات السياسات الأفيد بالنسبة لأنواع مختلفة من البلدان.

رابعا - الرسائل والتوصيات الرئيسية

ألف - الموارد العامة المحلية

٢٩ - الإيرادات ليست غاية في حد ذاتها؛ فهي وسيلة للحكومات لتمويل النفقات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وأهداف السياسات. ويؤدي النظام المالي عدة أدوار. فهو يمول توفير المنافع العامة، ويحدد حوافز للسلوك الذي تتبعه الجهات الفاعلة الخاصة، ويعزز المساواة. ويدعم أيضا استقرار الاقتصاد الكلي ويمكن استخدامه لتحفيز النمو أثناء التباطؤ الاقتصادي. ورغم زيادة نسب متوسط الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الموارد العامة واحتياجات التمويل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٠ - ووفقا للمشار إليه في خطة عمل أديس أبابا، فإن حشد الموارد المحلية يتولد أولاً وقبل كل شيء عن طريق النمو الاقتصادي. ومع التوقعات التي تشير إلى أن النمو العالمي في ذروته، على النحو المبين أعلاه وما نوقش في الفصل الأول من التقرير، فإن الزيادات الأخرى اللازمة في الإيرادات ستستلزم تطبيق الإرادة السياسية على السياسة الضريبية والإصلاح الإداري، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال. وبالنظر إلى الطابع الطويل الأجل لأهداف التنمية المستدامة، فإن الحكومات ستحتاج إلى خطط تعمل خلال دورات سياسية واقتصادية متعددة. ومن شأن إدماج استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل في التخطيط الطويل الأجل، وإيجاد توافق وطني يمكن أن يستشرف إصلاح الإيرادات من خلال دورات سياسية، أن يمكِّن البلدان من جمع مزيد من الموارد العامة. وستؤدي مواصلة التركيز على مواءمة جانب الإنفاق في السياسة الضريبية مع استراتيجيات التنمية المستدامة لتقديم الخدمات العامة بشكل منصف إلى تهيئة مزيد من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع حفز النمو الشامل للجميع.

٣١ - ويمكن للدول الأعضاء أن تعمل من أجل وضع عقد اجتماعي جديد، يستند إلى مجتمع أكثر إنصافا وشمولا للجميع، بإسهامات عادلة من الجميع. وينبغي أن يتجسد تجديد العقد الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وأطر التمويل المتكاملة (انظر الفصل الثاني من التقرير). ويقتضي الوفاء بالعقد الاجتماعي أن يتم جمع تلك الموارد بصورة عادلة وأن ترتبط بالإنفاق الفعال وتقديم الخدمات العامة الخاضعة للمساءلة.

٣٢ - وتستلزم مكافحة عدم المساواة وتحقيق الهدف ١٠ المتعلق بالحد من عدم المساواة تصميمًا دقيقًا للنظام الضريبي. ومن شأن إعطاء الأولوية للنظم الضريبية الفعالة والتصاعدية وللنفقات أن يجعل تحقيق الأهداف المتصلة بعدم المساواة أمرا مرجحا بقدر أكبر. ويمكن للحكومات أن تأخذ في الاعتبار صراحة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، في السياسات المالية وإدارة المالية العامة. وتعد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أداة فعالة لتتبع الالتزامات المالية والنفقات الفعلية المتعلقة بالعمل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن للبلدان ذات القطاعات غير الرسمية الضخمة أن تواصل الجهود

المبذولة لإضفاء الطابع الرسمي على قطاع الأعمال بطرق لا تضر بالفقراء. ويمكن لواضعي السياسات استخدام حدود مرتفعة نسبيًا للإعفاء الضريبي لتحفيز إضفاء الطابع الرسمي، وتشجيع مستويات أعلى للامتثال، وضمان ألا يثقل نظام الضرائب كاهل الفقراء. ومن شأن إلغاء اختبارات قياس مستوى الدخل للحصول على الحماية الاجتماعية أن يساعد على إزالة العقبات التي تعترض المشاركة في الاقتصاد الرسمي، بينما يوفر أيضا فوائد المشاركة. ويمكن لفرض ضرائب بقدر أكبر من الفعالية على الشركات الكبيرة، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات، أن يعزز الإيرادات، بينما يسهم في الوقت نفسه في مفاهيم العدالة في النظم الضريبية، وفي الحد من عدم المساواة.

٣٣ - ويمكن استخدام الحوافز التي حددها النظام الضريبي من أجل التوجيه الفعال للتقدم المحرز بشأن الهدف ١٣ المتعلق بإجراءات التصدي لتغير المناخ. ويمكن دعم سياسات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث بحوافز في النظام الضريبي. وتؤدي الضرائب البيئية وإصلاح إعانات الطاقة وغيرها من أشكال الإعانات دورًا مهمًا في نقل العالم إلى اقتصاد منخفض الكربون.

٣٤ - وتبدو البيئة الضريبية الدولية مختلفة بشكل ملحوظ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. فوضع المعايير أكثر شمولاً، وتتوافر حاليا مزيد من المعلومات بشأن الحسابات المالية ونشاط الشركات، وإن كان نقل الأرباح لا يزال يمثل تحديًا. وجلبت الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الضريبي الدولي فوائد مهمة في إنفاذ القواعد الضريبية. وينبغي أن تهدف جميع البلدان إلى المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية؛ وفي الوقت نفسه يتعين القيام بمزيد من العمل لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من شبكات تبادل المعلومات، وخاصة أفقر البلدان. وتثار الآن تساؤلات بشأن بعض المبادئ الأساسية للهيكل الضريبي الدولي، مثل مبدأ الاستقلالية وتخصيص الحقوق في فرض الضريبة، وخاصة نتيجة رقمنة الاقتصاد.

٣٥ - ويتعين أن يظل الهيكل الضريبي الدولي أكثر شمولية وأن تكون أصوات جميع البلدان جزءًا من المناقشات حول وضع معايير ضريبية جديدة. ومن المصلحة العالمية السعي للتوصل إلى توافق في الآراء، ولكن يتعين أن يعكس ذلك التوافق الحقائق والأولويات في مختلف البلدان. ومن الأهمية بمكان إيلاء اهتمام للأثر المحتمل على البلدان الصغيرة والفقيرة المتخلفة بالفعل عن الركب في قدرتها على جمع الإيرادات. ومن شأن وضع احتياجات وقدرات هذه البلدان في طليعة التحليل وصنع القرار أن يساعد في وضع نظام ضريبي دولي أكثر عدالة والنهوض بالتنمية المستدامة. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم حشد الموارد على الصعيد المحلي ضئيلة. وينبغي أن يواصل المانحون زيادة مساهماتهم في بناء القدرات في مجال حشد الإيرادات.

٣٦ - ويهدف عدد من المبادرات الدولية إلى ضمان قيام الشركات المتعددة الجنسيات بدفع الضرائب حيث يُمارس النشاط الاقتصادي وحيث يجري توليد القيمة، مع إيلاء أهمية خاصة للجهود المبذولة من أجل الإبلاغ على أساس كل بلد على حده. ومن شأن زيادة التوافر العلني للبيانات المجمعة بشأن الأصول المالية الخارجية، وفرض الضرائب على تلك الشركات أن يسهم في تقييم أكثر دقة للآثار التوزيعية للتغييرات في المعايير الضريبية ويمكن البلدان من اختيار المعايير الضريبية التي تعزز الإنصاف.

٣٧ - وتقر فرقة العمل بالأضرار الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، وباهتمام الدول الأعضاء بالمسألة. وعلى الرغم من أن أوجه التطور التكنولوجي تفرض مخاطر متصلة بالتدفقات المالية

غير المشروعة، فيمكن أيضا استخدام أوجه التقدم هذه في تعزيز إدارة الضرائب، وفي مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة هذه الظاهرة.

باء – المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٨ – يمثل القطاع الخاص الجزء الأكبر من الاقتصاد في معظم البلدان. ومن ثم، فمن المشجع أن عددا متزايدا من المستثمرين أعرب عن الاهتمام بأخذ القضايا الاجتماعية والبيئية في الاعتبار في قراراتهم الاستثمارية. ومع ذلك، فإن أثر هذا الاهتمام المتزايد بالاستثمار في التنمية المستدامة غير واضح، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الالتباس السائد بشأن معنى الاستثمار المستدام، ويرجع أيضا إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن كيفية قياس هذا الأثر. ومن خلال عملها التحليلي، يمكن لفرقة العمل أن تساعد في إيجاد قدر أكبر من التوافق في الآراء بشأن تعريف الاستثمار المستدام وقياس آثار الاستثمار، بالاستفادة من الجهود العامة والخاصة.

٣٩ – وينبغي لصناع السياسات الاستفادة من الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام. وتعتبر أسواق رأس المال أداة قوية لتعزيز الاتساق مع التنمية المستدامة، شريطة أن تكون هناك حوافز مناسبة لجميع المشاركين في السوق. وأكدت الدول الأعضاء، في خطة عمل أديس أبابا، على دور أسواق رأس المال ودعت الحكومات إلى تصميم سياسات تشجع على منح حوافز على طول سلسلة الاستثمار، تكون متسقة مع مؤشرات الأداء الطويل الأجل والاستدامة، وتحد من التقلبات المفرطة.

٤٠ – وتخطو العديد من البلدان خطوات واسعة نحو بناء أنظمة مالية مستدامة؛ ويمكن تبادل الدروس المستفادة عن طريق منابر دولية للوصول إلى أوجه التآزر وتعزيز أطر السياسات. ويمكن للحكومات أن تساعد في إيجاد حوافز لتشجيع المزيد من الاستثمار المستدام، بما في ذلك عن طريق العوامل الخارجية للتسعير، الأمر الذي يستلزم مزيدا من الإفصاح المجدي من جانب الشركات بشأن المسائل الاجتماعية والبيئية، وتوضيح الواجب الائتماني وأفضليات مالك الأصول، مثلا من خلال إدماج التفضيلات فيما يتعلق بالاستدامة في النبذات المطلوبة عن المستثمرين. ويمكنها أيضًا تشجيع الاستثمار الطويل الأجل من خلال دعم الجهود المبذولة لبناء مؤشرات طويلة الأجل أو تشجيع آفاق استثمار طويل الأجل في التصنيفات الائتمانية، وكذلك من خلال الأطر التنظيمية.

٤١ – وأُقر في خطة عمل أديس أبابا بأنه لا بد من رسم سياسة عامة لتهيئة بيئة مواتية تشجع الأعمال الحرة ووجود قطاع أعمال محلي يتسم بالحيوية. ويمكن للاستثمارات في البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود أن تزيد من تيسير تنمية القطاع الخاص من خلال توفير الخدمات الأساسية اللازمة لأداء الاقتصاد. وينبغي للحكومات أن تواصل تعزيز البيئة المواتية، بسبل منها النظر في مصادر التمويل المناسبة، وتقييم المعوقات أمام الاستثمار، وتحديد أولويات الإجراءات في مجال السياسات (انظر الفصل الثاني من التقرير). وسيساعد هذا، على سبيل المثال، في قطاع البنى التحتية، في تحديد المواضع التي سيكون فيها تنفيذ وتمويل البنية التحتية المستدامة بواسطة القطاع الخاص أو العام هو الحل الأكثر فعالية من حيث التكلفة، ونوع البنية التحتية التي من المرجح أن تحقق الآثار المرجوة.

٤٢ – وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد أيضًا على الاستثمار الخاص في أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى الضعيفة التي تكون أسواق رأس المال فيها أقل تطوراً وتنطوي أوضاع الاستثمار فيها على مخاطر أعلى. ويتعين بذل جهود متعمدة في مجال السياسات لتشجيع وتيسير الاستثمارات المرتبطة بالتنمية

المستدامة. وتُبرِز هذه الحقيقة أيضا أهمية الدعم الدولي في تحفيز الاستثمار، على سبيل المثال عن طريق صكوك محكمة لتقاسم المخاطر، أو عن طريق زيادة دور المصارف الإنمائية (انظر أيضًا الفصل الثالث – جيم من التقرير).

٤٣ – ومسألة الحصول على التمويل أمر أساسي لتنمية القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن الحصول على الخدمات المالية تحسن في السنوات الأخيرة، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة في مختلف البلدان وفي قطاعات معينة من السوق. وتعد استراتيجيات القطاع المالي أساسية لمعالجة الثغرات التمويلية ومعالجة إخفاقات السوق بطريقة متكاملة. وكخطوة أولى، يمكن للحكومات أن تهدف إلى بناء نظم مالية شاملة، على سبيل المثال عن طريق دعم أنواع متنوعة من المؤسسات المالية، اعتمادًا على السياقات الوطنية، والاستفادة بقدر أكبر من التكنولوجيا المالية. ويمكنها أيضا أن تسعى إلى مواصلة تطوير أسواق رأس المال عن طريق التأكد أولاً من توافر الظروف الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنها النظر في حلول متكاملة مثل أسواق الأسهم الخاصة، التي تستحق مزيدا من البحث لتحسين فهم الفوائد والمخاطر المرتبطة بها.

٤٤ – ومع ذلك فإن التنمية المالية لها حدودها ولا ينبغي متابعتها بصورة عشوائية. ويمكن للإفراط في الأمولة أن يلحق الضرر بالنمو ويسهم في تزايد عدم المساواة. ويمكن لأطر السياسات أن تساعد في تحفيز التمويل للاستثمارات المنتجة، ويمكن أن تساعد البيئات التنظيمية الفعالة في تقليل مخاطر التقلبات المالية إلى أدنى حد وتعظيم فوائد تنمية القطاع المالي.

٤٥ – ويتعين على السياسات التي تشجع تنمية القطاع الخاص أن تراعي أيضا الآثار على توزيع الدخل. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، انخفضت حصة الأجور في مجموع الدخل بالمقارنة بحصة رأس المال. ويثير تركز القوة السوقية في بعض القطاعات مخاوف بشأن دورها في تدهور توزيع الدخل، ويستلزم سياسات منافسة تعكس تغير البيئة العالمية وتزايد دور التكنولوجيا، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، ورصد اتجاهات تركز القوة السوقية بشكل أفضل.

جيم – التعاون الإنمائي الدولي

٤٦ – يتكيف التعاون الإنمائي ليتلاءم مع المتطلبات الجديدة لخطة عام ٢٠٣٠، ومع المشهد الإنمائي المتزايد التعقيد والتنوع. ومع ذلك، يجب على أصحاب المصلحة بذل المزيد من الجهد من أجل تنفيذ الخطة وتحقيق هدفها بألا يتخلف أحد عن الركب.

٤٧ – وفي حين نمت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل مطرد خلال العقد الماضي، فإن النمو الإجمالي بالقيم الحقيقية كان ثابتًا في عام ٢٠١٧. وزادت التدفقات إلى أقل البلدان نموا بأكثر من ١٠ في المائة، غير أن هذه الزيادة عكست في معظمها حالات طوارئ إنسانية في عدد قليل من البلدان. وينبغي أن يواصل مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تعزيز الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، بسبل منها مضاعفة جهودهم جماعيا، لضمان أن تتمكن المساعدة الإنمائية الرسمية، بوصفها مصدرا حاسما لتمويل التنمية، من الوفاء بالطموحات التحويلية لخطة عام ٢٠٣٠.

٤٨ – وما زالت البيانات عن تخصيص واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني محدودة. ومن شأن تقديم المزيد من التقارير التفصيلية وتصنيف البيانات حسب عوامل من قبيل تلك المحددة في خطة عام ٢٠٣٠ أن يساعد في تحسين رصد وتوجيه التدخلات في مجال السياسات

لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تخطيط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية حسب أهداف التنمية المستدامة أداة مفيدة للرصد وتركيز الاهتمام على المجالات التي يمكن أن تسرع بتحقيق جميع الأهداف.

٤٩ - ومع زيادة النفقات الإنسانية ونفقات اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة، انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في المعونة القابلة للبرمجة قطريا وفي دعم الميزانيات في السنوات الأخيرة. وأحرز تقدم في عدم تقييد المعونة بشروط، ولكن التقييد غير الرسمي لا يزال قائما. وثمة حاجة ملحة للتصدي لتلك التحديات التي تواجه جودة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تشكل مجتمعة تهديداً للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في ملكية البلد وقيادته لهذه المساعدة.

٥٠ - ونما حجم تمويل التنمية المتعدد الأطراف، واتخذت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف خطوات لتعزيز تعاونها. ومن شأن الإبلاغ المتكامل عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية المتعلقة بإقراضها، الذي تقوم به بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالفعل أو تنظر في القيام به، أن يزيد من دعم الجهود المبذولة لتعميم اعتبارات أهداف التنمية المستدامة في جميع العمليات ويساعد على كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وينبغي مواصلة تحسين وصقل الاتساق لزيادة أثره.

٥١ - ويقدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب مساهمة حيوية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ باعتباره مكملا، وليس بديلا، عن التعاون بين الشمال والجنوب. وبالنظر إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب آخذ في النمو، فهناك فرصة لمواصلة النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطرائق عالية الأثر للتعاون الإنمائي الدولي، المالي وغير المالي على السواء.

٥٢ - وقام مقدمو الخدمات الثنائيون ومتعددو الأطراف بزيادة التمويل المختلط. ولضمان أن يكون للتمويل الميسر الشحيح أكبر أثر على التنمية، ينبغي أن يعمل مقدمو التمويل المختلط مع البلدان المضيفة على المستوى الاستراتيجي لكفالة أن تكون الأولويات في حافظات مشاريعهم متوائمة مع الأولويات الوطنية. ويمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، التي نوقشت في الفصل الثاني من التقرير، أن توجه هذه المناقشات. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في كيفية مواءمة مبادئ التمويل المختلط مع تلك الواردة في خطة عمل أديس أبابا، مثل الملكية القطرية.

٥٣ - وزادت تدفقات التمويل المتعلق بالمناخ بنسبة ١٧ في المائة من الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ولكنها لا تزال أقل من الالتزام الذي قطعته البلدان المتقدمة النمو على نفسها بتعبئة معا ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ من طائفة واسعة من المصادر لتلبية احتياجات التمويل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية. ومن أجل مكافحة تغير المناخ والحد من المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية المدمرة والباهظة التكلفة بشكل متزايد، ينبغي تكثيف الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات القائمة. وينبغي تحسين إمكانية حصول أشد البلدان فقرا وضعفا على التمويل المتعلق بالمناخ. ولتعزيز القدرة على الصمود في البلدان النامية، يمكن تخصيص مزيد من الموارد لأدوات التصدي المسبق للحد من مخاطر الكوارث.

٥٤ - وأثبتت السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي التي وضعتها كثير من البلدان النامية فعاليتها في المساعدة على حشد ومواءمة التعاون الإنمائي مع الخطط الوطنية للتنمية المستدامة. واتجاها نحو المستقبل، سيكون من الضروري مواصلة تكييف هذه السياسات بما يلائم بيئة التعاون الإنمائي المتزايدة التنوع وتعزيز مشاركة مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال المشاركة الأكثر فعالية من المواطنين.

دال – التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٥٥ – أسهم النظام التجاري المتعدد الأطراف إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية. وعلى الرغم من تلك المساهمة، فإن النظام يواجه تحديات خطيرة. ففي أعقاب الزخم الإيجابي الذي حدث في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، شهد عام ٢٠١٨ توترات تجارية متنامية وتهديدات متزايدة لأداء منظمة التجارة العالمية لعملها، ولنظامها لتسوية المنازعات. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة في عام ٢٠١٩، مع ما يرتبط بذلك من مخاطر سلبية كبيرة، مقترنة بتصاعد التوترات المرتبطة بالتجارة. وتتيح هذه التحديات فرصة لجعل النظام يعمل على نحو أفضل، من خلال إيجاد حلول داخل النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحديث منظمة التجارة العالمية، وتجديد النظام التجاري لقرن جديد. وفي الإعلان الصادر عقب مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الـ ٢٠ في بوينس آيرس في عام ٢٠١٨، أقر قادة المجموعة بالمساهمة التي قدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأعلنوا التزامهم بدعم الإصلاح اللازم لمنظمة التجارة العالمية لتحسين أدائها. ويمكن للحكومات أن تستخدم الاجتماعات الحكومية الدولية المناسبة للتعجيل بإحراز تقدم بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، من المأمول أن ينجز أعضاء منظمة التجارة العالمية العمل الذي طال أمده بشأن خطة التنمية.

٥٦ – ويحظى تعزيز مساهمة التجارة بوصفها محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر بأهمية خاصة لأقل البلدان نموا، التي لا تزال أدنى بكثير من هدف مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ومن أجل مواصلة تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نموا، ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية الإسراع بتنفيذ القرارات الوزارية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نموا، وبشأن المعاملة التفضيلية لصادراتها من الخدمات.

٥٧ – وتؤكد حقيقة أن التجارة لها آثار توزيعية على الدخل أهميتها، وتدعم السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة، وتمكين المرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. فعلى سبيل المثال، عادة ما تجسد الأنماط والتحديات التجارية الفوارق بين الجنسين. ويُحَث الموقعون على اتفاقات التجارة والاستثمار الجديدة والقائمة على معالجة الروابط التآزرية بين التجارة والاستثمار والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (في مجالات مثل الشؤون المالية والضرائب والمنافسة والعمل والمسائل الجنسانية والتكنولوجيا) بغية تعزيز مساهمة التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٨ – وتلزم إجراءات أيضا لتمكين المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من تحسين الاستفادة من الفرص التجارية والاندماج في سلاسل القيمة الدولية. ولا تزال الفجوة المستمرة في تمويل التجارة تؤثر على تلك المشاريع بشكل غير متناسب. وقد حان أوان زيادة توفير التمويل التجاري والضمانات من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإن كان يتعين استكمال ذلك بمزيد من التمويل من القطاع الخاص، وربما عن طريق تمويل من المصارف الوطنية للتنمية. ويتعين التركيز بقدر أكبر على التقنيات المالية الأقل كثافة في الوثائق، وكذلك على المنصات الرقمية والتكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساعد على تعزيز التمويل التجاري للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك عن طريق وقف التدهور في أعمال المصارف المراسلة، المسؤول إلى حد ما عن الفجوة في تمويل التجارة.

٥٩ – وتتيح التجارة الإلكترونية فرصا تجارية جديدة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. بيد أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، ما زالت تعاني من نقص نسبي في القدرة على الاتصال

بشـــبكة الإنترنت، ومن ثم بمنصـــات التجارة الإلكترونية. وتبرز هذه الحقيقة أهمية زيادة الاســـتثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي للمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن التجارة الإلكترونية التي تجرى في منظمة التجارة العالمية أن تعالج الحاجة إلى الموارد من أجل تعزيز التأهب للتجارة الإلكترونية بين المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية.

٦٠ - ويتيح تحسين تيسير التجارة، بما في ذلك عن طريق تحسين الكفاءة في تحصيل الإيرادات الجمركية والنقل المســـتدام وســـهل التكيف مع تغير المناخ، إمكانات هائلة في خفض تكاليف التجارة وزيادة الإيرادات العامة. ولا تزال المسـاعدة الدولية بالغة الأهمية في إحراز تقدم في تلك المجالات، ولا سـيما من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة.

هاء - الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٦١ - تواجه البلدان مطالب ملحة لضـخ مزيد من الاسـتثمارات العامة في أهداف التنمية المسـتدامة، ولكن ارتفاع أعباء الديون قد يهدد قدرتها على جمع ما يكفي من التمويل. واسـتمرت مسـتويات الدين العام في الارتفاع منذ نشـر التقرير السـابق، مع معاناة بعض البلدان المتوسـطة الدخل من مسـتويات من الديون لم يسـبق لها مثيل منذ أزمة الديون التي شـهدتها الثمانينيات. ولا تعزى مواطن الضـعف المرتبطة بالديون في البلدان النامية إلى ارتفاع مستويات الديون فحسب، وإنما أيضـا إلى تزايد المخاطر الناجمة عن التحول في تكوين الدين. وأدى ارتفاع الديون الخارجية التي تحمل أسـعار فائدة متغيرة وزيادة الاعتماد على الديون التجارية إلى زيادة مخاطر إعادة التمويل. ويمثل أيضـا الدور الأبرز الذي يؤديه الدائنون غير التقليديين والتمويل القائم على السوق تحديات جديدة لحل أزمة الديون.

٦٢ - وصاحبت الزيادة في الدين العام زيادة في ديون الشركات، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل، نظرا لأن العديد من الشـركات الكبرى اسـتغلت طول فترة انخفاض أسـعار الفائدة الدولية بشـكل غير عادي. ويمكن أن تثير مزيد من الزيادات في أسـعار الفائدة العالمية شـواغل فيما يتعلق بالاسـتقرار المالي، وفيما يتعلق في كثير من الحالات بالقدرة على تحمل أعباء الدين العام، لأن الالتزامات الخاصـة غالبا ما تصـبح التزامات عامة أثناء الأزمات. وعلى الرغم من أن مسـتويات الديون في معظم البلدان النامية لا تزال ضـمن الحدود التي يمكن تحمل أعبائها، فإن ارتفاع عدد البلدان التي تعاني من العجز عن سداد الديون أو المعرضة بشدة لهذا الخطر يستلزم اهتمام واضعي السياسات على نطاق العالم.

٦٣ - ومن أجل الإبقاء على الحيز المالي اللازم للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في هذا السياق الصـعب، لا بد من اتخاذ إجراءات سياسـاتية متعددة الجوانب على الصـعيدين الوطني والعالمي. وتشـمل هذه الإجراءات تدابير لتحسـين إدارة الديون وشـفافية الديون وتقييمات القدرة على تحمل الدين. ويمكن أن تشـمل أيضًا التمييز بين كيفية استخدام تمويل الديون وتحديد أولويات الاقتراض للاستثمارات المنتجة التي يمكن أن تهيئ حيزا ماليا.

٦٤ - ويكثف المجتمع الدولي عمله لمسـاعدة البلدان على الحد من مواطن الضـعف المرتبطة بالديون. ويمكن لتحديث الأدوات التحليلية مثل الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضـة الدخل على تحمل أعباء الدين، الذي اشـترك في وضـعه صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي تم تنقيحه مؤخرًا أن يسـاعد البلدان في تحديد المخاطر وإجراء تصـحيحات في السـياسـات وفهم العلاقة بين الاسـتثمار العام والنمو

وتحمل أعباء الدين بشكل أفضل. ويتم تشجيع المدينين والدائنين على استخدام الأدوات المتاحة حديثًا للمساعدة في توجيه الاقتراض والإقراض بشكل مستدام.

٦٥ - وقد يشير ارتفاع الديون ذات أسعار الفائدة العائمة الصادرة في بيئة سادها سعر فائدة منخفض إلى أن بعض الحكومات لم تعتمد منظورا قائما على معرفة المخاطر بدرجة كافية في إدارة ديونها. ويتعين على الحكومات أن ترصد بدقة نمو الديون، بما في ذلك الالتزامات الطارئة والديون المستحقة على قطاعاتها الخاصة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر. ولمعالجة المخاطر النظامية التي يشكلها اقتراض القطاع الخاص، ينبغي للحكومات أن تهدف إلى تعديل أطر السياسات التنظيمية خلال فترات المخاطر المتزايدة. ومن شأن تعزيز إدارة الديون من خلال المساعدة التقنية والتدريب أن يساعد البلدان على التعامل مع الديون الحالية بشكل أكثر فعالية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات تكميلية على الصعيد العالمي في مجالات العمل الأخرى من خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك تعزيز التعاون الضريبي الدولي، وتوفير مصادر موثوقة من وسائل التمويل التساهلي، وتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وشبكة الأمان المالي العالمية.

٦٦ - ولكي تحقق الجهود المبذولة لتحسين الأدوات التحليلية للديون وإدارة الديون فعاليتها الكاملة، سيلزم قدر أكبر من الشفافية. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن شفافية الديون على عاتق المدينين، فإن الدائنين والمجتمع الدولي عليهم أيضا دور هام يؤدوه. ويشترك الدائنون في المسؤولية عن جعل شروط الإقراض وأحكامه علنية ومباشرة وسهلة التتبع. وينبغي للدائنين أن يسعوا أيضا إلى تبسيط شروط الإقراض ويتجنبوا فرض شروط مجحفة على الاقتراض السيادي. ويمكن للمؤسسات الدولية أن تُحدِّث معايير البيانات وتوفر الدعم التقني لتحسين القدرة على تسجيل الديون ورصدها والإبلاغ عنها.

٦٧ - وينبغي أيضا تعزيز الجهود المبذولة لتوفير توجيهات واضحة للإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، والاستفادة من الجهود القائمة مثل المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديَين المسؤولَين الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمبادئ التوجيهية التنفيذية للتمويل المستدام التي أقرتها مجموعة الـ ٢٠. وهناك ميزة لاستكشاف كيف يمكن لتلك النهج أن يكمل كل منها الآخر، والعمل على وضع مبادئ توجيهية مبنية على توافق عالمي في الآراء تحدد مسؤوليات المدينين والدائنين، وتتماشى مع الولاية المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا.

٦٨ - والآليات المبتكرة لا يزال لها دور في الحد من المخاطر التي تواجهها الميزانيات العمومية السيادية. وعلى الرغم من أن استخدامها كان محدودا حتى الآن، فقد شهد العام الماضي اهتماما متزايدا بصكوك الديون الحكومية المشروطة، حيث ترتبط التزامات خدمة الديون لبلد ما بقدرته على الدفع. وفي أعقاب موسم الأعاصير الشديدة في عام ٢٠١٧، كان هناك اهتمام خاص بوضع صكوك للتكيف مع تغير المناخ من أجل الاقتصادات الكاريبية المعرضة للكوارث. ويمكن للمجتمع الدولي أن يواصل دعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال العمل التقني للنظر في خيارات التصميم المناسب لصكوك الديون الحكومية المشروطة. وينبغي للدائنين الرسميين أن ينظروا في زيادة استخدام هذه الصكوك في إقراضهم. واقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادلة الديون الخارجية للمنطقة بالتزامات البلد المدين بتسديد مدفوعات سنوية في الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود. وينبغي النظر في التنفيذ التجريبي لهذه المقترحات أو لمقترحات مماثلة في عدد محدود من البلدان في المنطقة.

٦٩ - وبينما أدى تطور طرائق التمويل ومصادر القروض عبر الحدود من القطاعين الخاص والعام إلى زيادة تنوع ونطاق التمويل الدولي لأغراض التنمية، فقد أثار ذلك أيضا قلقا من أن العمليات اللامركزية لتسوية الديون لم تعد تخدم وظيفتها بشكل جيد. وأثارت التغيرات في بيئة الدائنين والزيادة في الإقراض المضمون بأصول تحديات جديدة أمام إعادة الهيكلة، وجلبت أهمية لمسألة التنسيق بين الدائنين والتحديات الطويلة الأجل في الهيكل الحالي. ولذلك، حان الوقت لإعادة النظر في الآليات القائمة لتسوية الديون من أجل تحديد سبل تحسين كفاءتها. ويمكن أن تشمل المجالات المهيأة للتقدم استكشاف سبل تعزيز التنسيق بين الدائنين، والحوار بين الدائنين والمدينين، والعناصر المحددة لتسوية الديون، مثل التجميد.

واو - معالجة المسائل العامة

٧٠ - يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر وتقلبات مالية متزايدة، مع بلوغ النمو العالمي ذروته، على النحو المذكور أعلاه، والذي نوقش في الفصل الأول من التقرير. وتنطوي العوامل المتعلقة بالجغرافيا السياسية، وبالمنازعات التجارية، وتقلب الأسواق المالية، والعوامل غير الاقتصادية مثل مخاطر تغير المناخ، على خطر زيادة عرقلة النمو والاستقرار والتنمية، وتفاقم الفقر وعدم المساواة وأوجه الضعف. وأصبح من الملح بشكل متزايد معالجة المخاطر الاقتصادية والمالية والثغرات الهيكلية النظامية التي تهدد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٧١ - ويمكن أن تشكل مواطن الضعف في النظام المالي العالمي مخاطر عالية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه المخاطر تقلب تدفقات رأس المال الدولية، الناجمة عن الطابع القصير الأجل للعديد من عناصر أسواق رأس المال الدولية؛ واستمرار الاختلالات العالمية؛ والتحديات التي تواجه القدرة على تحمل أعباء الديون في القطاعين العام والخاص (انظر الفصل الثالث - هاء من التقرير)؛ وتزايد قوة الاحتكار ونقص فعالية سياسات المنافسة (انظر الفصل الثالث - باء من التقرير). ويؤدي ارتفاع مستويات الديون في الكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك من خلال المشتقات عالية الاستدانة في الأسواق المالية، إلى زيادة الضعف، ويغذي دورات الازدهار والكساد. ويؤدي انضغاط حصة الأجور في الدخول إلى تفاقم عدم المساواة. ويمكن أيضا أن تؤدي سرعة وتيرة التغير التكنولوجي، وإن كانت قد توفر علاجات جديدة، إلى تفاقم المخاطر النظامية العالمية.

٧٢ - ولتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل النظر فيما إذا كانت المؤسسات كافية وما زالت تفي بالغرض. وقد بدأ هذا التفكير، على سبيل المثال، في إطار مجموعة الـ ٢٠، ولكن الآثار العالمية تستدعي مناقشات أوسع ومفتوحة وشاملة للجميع. ووفقا لما ورد في خطة عمل أديس أبابا، ينبغي استكمال عملية التفكير هذه بجهود لزيادة التماسك داخل النظام العالمي وتحسين شمولية الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٧٣ - وبينما قلل تنفيذ إصلاحات القطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ من المخاطر في النظام المالي المحكوم بقواعد تنظيمية، فإن المخاطر تتزايد في مجالات تتجاوز هذه الإصلاحات، بما في ذلك خارج الإطار التنظيمي. ويمكن للحكومات أن تهدف إلى تحسين إدارة تقلب تدفقات رؤوس الأموال من خلال إجراءات سياساتية تحافظ على فوائد الاستثمار الطويل الأجل في البلدان النامية مع الحد من مخاطر الأزمات المالية. وينبغي أن يدرك المجتمع الدولي التداعيات الناجمة

عن خيارات السياسات الداخلية، بما في ذلك تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية. ويمكن للجهود المبذولة لتحفيز الاستثمار الطويل الأجل لتيسير تحقيق أهدف التنمية المستدامة أن تسهم في تحقيق هذا الهدف. واعتمد صندوق النقد الدولي وجهة نظر مؤسسية بشأن تحرير وإدارة تدفقات رؤوس الأموال، التي تستخدم لتوجيه مشورة صندوق النقد الدولي إلى أعضائه وتقييمهم. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تدمج البلدان قواعد احترازية قوية على مستوى الاقتصاد الكلي، وتقنيات إدارة حساب رأس المال عند الاقتضاء، في أطر التمويل الوطنية المتكاملة (انظر الفصل الثاني من التقرير)، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا، لضمان الاتساق في السياسات الوطنية.

٧٤ - وفي الأجلين المتوسط والطويل، يمكن أن تؤدي التحولات في النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ما يتصل منها بالتكيف الخارجي والاختلالات العالمية، إلى زيادة التقلبات المالية، لا سيما في فترات عدم التيقن السياسي. وتؤكد تلك الحقيقة أهمية تعزيز التعاون الدولي وضمان الموارد الكافية والتغطية الشاملة في شبكة الأمان المالي العالمية. وفي إطار الهيكل المالي الحالي، فإن مخاطر العملات، المرتبطة بالتمويل الدولي المرحب به، تتحملها جهات فاعلة في البلدان النامية غالبا ما تكون الأقل قدرة على إدارتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع آليات أفضل للمساعدة على التصدي لمخاطر العملات في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة اللجوء إلى تنويع مخاطر العملات، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. وعلى غرار إلى حد كبير بعض آليات التأمين الأخرى، فإن الكيانات الدولية تعتبر في وضع جيد يمكنها من إدارة هذه المخاطر على الصعيد العالمي.

٧٥ - ويجب تنفيذ الإصلاحات التنظيمية المتفق عليها بشكل كامل ومتسق وشفاف، لكنها وحدها لا تكفي لإنشاء أنظمة مالية مستدامة ومستقرة. وخارج النطاق التنظيمي التقليدي، تقوم شركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية غير المصرفية بدور الوسيط في الحصص المتزايدة للائتمان. وغالبا ما تطمس شركات التكنولوجيا الخطوط المميزة بين البرامجيات والتسوية والوساطة المالية. وهناك مخاوف بشأن زيادة المخاطرة في أسواق الائتمان مع تدهور معايير الاكتتاب، مثل ضمان الاستفادة من القروض التي يتم جمعها في حزمة من التزامات القروض المضمونة. ولمعالجة المخاطر الناشئة خارج المحيط التنظيمي بشكل فعال، ستحتاج الهيئات التنظيمية المالية بشكل متزايد إلى الانتقال إلى النظر في المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط المالي بدلاً من نوع المؤسسة المالية التي تقدم الخدمات المالية، مع ضرورة تكيف المعايير التنظيمية الدولية أيضًا مع المشهد الجديد.

٧٦ - وبالنظر إلى المجموعة المعقدة والطموحة من التحولات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن الاتساق عبر مجالات السياسات يعد بالغ الأهمية. ويسود فهم متزايد لكيفية تأثير القواعد التنظيمية المالية على حوافز الاستثمار في التنمية المستدامة، بينما يسود فهم أقل لآثار المخاطر الاجتماعية والبيئية على الجودة الائتمانية واستقرار النظام المالي. ويجب أن تعمل السياسات والقواعد التنظيمية معًا من أجل إنشاء نظام مالي مستدام. ويجب أن يتوافق الإطار التنظيمي مع التدابير المستخدمة لتعزيز استدامة النظام المالي الخاص، مثل الإبلاغ عن الاستدامة وقياس الأثر (انظر الفصل الثالث - باء من التقرير).

٧٧ - ومصارف التنمية الوطنية الجيدة الإدارة يمكن أن تساعد البلدان في وضع خيارات تمويلية للاستثمارات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي مواءمة هذه البنوك مع الأهداف بطريقة شاملة، وأن ينظر إليها ضمن أُطر تمويل وطنية متكاملة. ويمكن للتعاون بين المصارف الإنمائية الوطنية والمصارف المتعددة الأطراف أن يعزز، عن طريق التمويل المشترك أو ترتيبات الإقراض، التمويل المرتبط بالأهداف

من خلال تكامل الموارد الدولية ومعارف السوق المحلية. ويمكن أن تتعاون الدول الأعضاء مع المجتمع الدولي لتعزيز إدارة المخاطر من جانب المصارف الإنمائية الوطنية. وتلزم بحوث لتحسين فهم الكيفية التي يمكن بها تكييف الأطر التنظيمية التي تنطبق على هذه البنوك من أجل حماية استدامتها المالية مع تحفيز فعالية التنمية المستدامة لاستثماراتها.

٧٨ - ولا يزال القلق سائدا بشأن التراجع في أعمال المصارف المراسلة، الذي تحركه التكلفة، من أجل أمور منها الحفاظ على المعايير المهمة لمكافحة غسل الأموال والمعايير ذات الصلة، والاعتبارات المتعلقة بالمخاطر. وتنطوي الحلول التكنولوجية المدارة إدارة جيدة على إمكانية مواجهة التكاليف والمخاطر الناجمة عن العلاقات التشغيلية للمصارف المراسلة. ويمكن للدول الأعضاء أن تعمل معا من أجل تحفيز أو طلب اعتماد أدوات ''اعرف عميلك'' وبيانات تحديد الهوية القانونية.

٧٩ - ونظرا لأن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يستلزم تعظيم أوجه التآزر والقضاء على الانعزالية، فإن ضمان اتساق النظم المالية والاقتصادية مع التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. وهدفت الدول الأعضاء إلى تحقيق الاتساق في السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. ويمتد التنسيق الأعمق المطلوب الآن عبر مجموعة أوسع من مجالات ومؤسسات السياسة الدولية، منها الضرائب والاستثمار والمنافسة، بالإضافة إلى المسائل غير الاقتصادية التي تم استبعادها مسبقًا، مثل تغير المناخ ومخاطر الكوارث وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والهجرة.

٨٠ - ويجب تعزيز الحوكمة العالمية لدعم خطة ٢٠٣٠ الطموحة. وعلى طول هذا التقرير، وُجهت دعوات كثيرة لتعميق التعاون الدولي، وتعزيز الحوكمة العالمية، وتحسين وضع معايير دولية شاملة للجميع. وفي جميع تلك المجالات، يلزم مزيد من العمل لتوسيع نطاق وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وفقاً للالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٨١ - تنطوي التغييرات السريعة في التكنولوجيات الجديدة والناشئة على إمكانات كبيرة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تثير أيضًا تحديات جديدة. ولم تواكب المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية على الصعيدين الوطني والدولي هذه التغييرات.

٨٢ - وأثارت التطورات الأخيرة في مجال الأتمتة مخاوف من إمكانية أن يجعل التقدم السريع في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الأخرى عمل ملايين الأشخاص في البلدان المتقدمة والنامية فائضا عن الحاجة. وفي حين أن التقديرات غير مؤكدة إلى حد كبير، فهناك العديد من الإجراءات التي يمكن للحكومات أن تتخذها لتكون أكثر استعدادًا، من قبيل تشجيع الابتكار الذي يستخدم التكنولوجيات لخلق منتجات وخدمات ووظائف جديدة؛ ومراعاة تفاوت الأثر على النساء والرجال؛ وكفالة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق آليات الضمان الاجتماعي للتعويض عن فقدان ساعات العمل وفرص العمل؛ والاستثمار في قدرات الناس لتمكينهم من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، مع الاهتمام بالاحتياجات المختلفة لمختلف الفئات (الشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والرجال وغيرهم).

٨٣ - وأدت أوجه التقدم المحرز في الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة والتشفير والحوسبة الموزعة إلى ابتكارات مالية في مجال التكنولوجيا التي تعزز الشمول المالي. وإن كانت أدت أيضًا إلى مخاطر

وتحديات جديدة للأسواق المالية. ويتعين على الأطر التنظيمية أن تعالج تلك المخاطر دون خنق الابتكار المالي. ويعد تحسين الحوار بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات الجدد أمرًا بالغ الأهمية في إيجاد التوازن الصحيح. وينبغي للحكومات أن تدمج منصات للحوار في أطر سياساتها. والتجريب والآليات المبتكرة، مثل تقنيات صناديق الرمل لاختبار امتثال التكنولوجيات المبتكرة للقواعد التنظيمية، يمكن أن يساعد صانعي السياسات في تصميم أطر تنظيمية مناسبة. وبالنظر إلى أن الجهات الفاعلة الجديدة المشاركة في التكنولوجيا المالية تمحو الحدود الفاصلة بين البرمجيات والتسوية والوساطة المالية، فسيتعين على الهيئات التنظيمية المالية التحول من النظر في نوع المؤسسة المالية التي تقدم الخدمات المالية إلى النظر في المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط المالي.

٨٤ - وتحتاج البلدان النامية إلى دعم من المجتمع الدولي لسد الفجوات في مجال التكنولوجيا، ومعالجة الفجوات الرقمية، ومواكبة التغير التكنولوجي السريع، وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة عوامل مختلفة يمكن أن تعوق نشر التكنولوجيا. ولتحسين سبل الوصول، من المهم تحديد القيود الملزمة، سواء كانت القدرات الاستيعابية أو الفجوة في المهارات الرقمية، أو الافتقار إلى الحوافز الاقتصادية، أو العوامل الاجتماعية والثقافية، أو المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ويمكن للمنظمات الدولية أن تساعد في هذا المسعى، ويمكن للتعاون الدولي أن يساهم في معالجة العقبات القائمة في كل مجال من هذه المجالات. ونظرًا لأن البيئة التكنولوجية آخذة في التطور بسرعة، فإن تسهيل الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة يستلزم تجريب السياسات. ومن الأمثلة على ذلك الرقمنة المتزايدة للاقتصاد وترابطه، لأن ذلك لا يجعل من الممكن اتباع نهج ابتكارية جديدة بالكامل فحسب، بل يثير أيضًا تحديات جديدة، خاصة بالنسبة لأشد البلدان فقرا.

حاء - البيانات والرصد والمتابعة

٨٥ - يستلزم تنفيذ خطة ٢٠٣٠، والتزامها بألا يتخلف أحد عن الركب، جمع وتجهيز وتحليل ونشر كمية غير مسبوقة من البيانات، منها بيانات مصنفة، من أجل تصميم سياسة فعالة، ورصد وتقييم التقدم المحرز. ولاستخلاص البيانات المتعلقة بجميع الفئات السكانية، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا، ينبغي للحكومات مواصلة تعزيز مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، مع احتضانها مصادر جديدة ومواصلة تعزيز البيانات الجنسانية.

٨٦ - واتفقت الأطراف الموقعة على خطة عمل أديس أبابا على توفير التعاون الدولي، من خلال سبل منها الدعم التقني والمالي، لزيادة تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية. وفي ضوء الحاجة المتزايدة إلى البيانات المصنفة حسب عوامل كتلك المحددة في خطة عام ٢٠٣٠، فضلاً عن الفرص والتحديات الناشئة عن مصادر البيانات غير التقليدية، ينبغي على مقدمي البيانات زيادة دعمهم للنظم الإحصائية للبلدان النامية من خلال زيادة بناء القدرات. وسيتعين مضاعفة الأموال لتفعيل المجالات الستة ذات الأولوية لخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة.

٨٧ - وتوفر الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات رؤية شاملة لتطوير النظم الإحصائية الوطنية والقدرات الإحصائية، فضلا عن معالجة القضايا المتعلقة بتكامل البيانات واستخدامها من مصادر مختلفة. ومن أجل ضمان الاتساق مع الأولويات الوطنية، ينبغي أن ترتبط الاستراتيجيات الإحصائية ارتباطًا وثيقًا مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وأن تدمج في أطر التمويل المتكاملة.

٨٨ - وتمثل البيانات الضخمة فرصة لإكمال المصادر التقليدية للمعلومات الإحصائية، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين توجيه التدخلات في مجال السياسات. وتشكل، مع ذلك، مخاطر وتحديات جديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على وضع معايير تقنية تعالج بقدر كافٍ الشواغل المتعلقة بالوصول إلى البيانات والخصوصية وأمن البيانات، مع مواصلة اتباع معايير الجودة الإحصائية القائمة.

٨٩ - وتُبذل جهود مستمرة لتحسين جمع ونشر البيانات عن القطاع المالي وأوجه الضعف المالية. وكجزء من المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة الـــ ٢٠ المتعلقة بالثغرات في البيانات، تم إحراز تقدم فيما يتعلق برصد النظام المصرفي الموازي، والإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالمصارف ذات الأهمية للنظام المالي العالمي، وتحسين التغطية، وحسن التوقيت، والإعداد الدوري للحسابات القطاعية. وسيكون من المهم تأمين موارد كافية لدعم البنية التحتية اللازمة للوصول إلى البيانات وتبادلها، وكفالة تعهّد مجموعات البيانات الجديدة في المستقبل التي أُنشئت كجزء من المبادرة المتعلقة بالثغرات في البيانات.